الديموغرافية الكولونيالية في الجزائر 1830-1930
-- وعلاقتها بالاستيطان الزراعي --

أ/ بوركنة علي
جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف-
Bouraknaali3@gmail.com

الكلمات المفتاحية:
الهجرة الأوربية، الكولون، الاستعمار الفرنسي، الجمهورية الفرنسية الثالثة، الاستيطان

ملخّص البحث:

إن دراسة تاريخ الجزائر الاجتماعي في الفترة الاستعمارية، يساهم في تحليل الظواهر السياسية والاقتصادية وما أرتبط بها من جوانب حضارية مرت بها المستوطنة، على أن دراسة وتحليل الظاهرة الديموغرافية له أهمية بالغة، كونها الوعاء الذي تفاعلت فيه مختلف الأطياف المحلية والوافدة، وشكلت نسجاً غير متجانس في النظم والتوجهات.

أن مراحل الهجرة الكولونيالية للجزائر كانت تخضع لمؤثرات سياسية واقتصادية داخلية وخارجية، ساهمت في إحلال مجتمع كولونيالي تضاعف تعداده على حساب العنصر الأهالي، واحكم قبضته على المنافذ والاقتصادية للجزائر، وعمل على كبح وتفكيك العنصر الأهلي وفق إستراتجية السياسية الاستيطانية الممنهجة ، مما ساهم في انكماشه اجتماعيا واقتصاديا إلى مستويات قياسية. وهذه الورقة البحثية تبحث وتحلل في الإحصائيات الرسمية وما ارتبط بها لفئات السكان بالجزائر والعوامل المؤثرة فيها والمتأثرة بها، في القرن الأول من الاحتلال.

Abstract:

The study of Algeria's social history during the colonial period contributes to the analysis of the political and economic phenomena and the associated cultural aspects of the settlement. However, the study and analysis of the demographic phenomenon is very important as the vessel in which the different local and expatriate communities interacted. Systems and directions.

That the stages of colonial migration of Algeria were subject to political and economic influences, internal and external, contributed to the establishment of a colonial society multiplied by the population at the expense of the population, and tightened its grip on the ports and economic Algeria, and worked to curb and dismantle the civil element in accordance with the strategy of settlement systematic, which contributed to the contraction of social and economic To record levels. This paper investigates and analyzes the official statistics and their correlations with the population groups in Algeria and the factors influencing and affecting them in the first century of occupation

key words:

European Migration, Colonization, French Colonialism, Third French Republic, Settlements.

مقدمة:

إن ظاهرة الهجرة الأوربية للجزائر وما رافقها من حركة إستطانية واسعة، من وجهة نظر الفكر الكولونيالي كانت حتمية تاريخية، والأساس الذي قامت عليه كل مخططات الحكومات المتعاقبة لتأسيس لمشروعها بالجزائر، غير أن التضارب الآراء والآليات في كيفيات تنفيذ المشروع وتفعيله، ونقله من التنظير إلى الممارسة، اصتدم بواقع اقتصادي واجتماعي مغاير لما عهدته النظم الغربية، وحتى التجارب الفرنسية في مستوطناتها، ومنذ البداية قد تأكد للقائمين على مشروع الاستيطان استحالة تطبيقه في الجزائر، ما لم يتم تغير النسيج الاجتماعي بمنظومة أوربية مرنة توافق الخطوط العريضة للسياسية الزراعية والاستيطانية بالجزائر .

غدت الجزائر وتوابعها منذ الأشهر الأولى للاحتلال قبلة للعناصر الأوروبية والفرنسية بالخصوص، وتضاعفت الأعداد في السنوات القليلة الأولى بوضوح الرؤى السياسية والمغانم الاقتصادية، وامتدت إلى كل العناصر الأوربية وخاصة الفرنسيين، الألمان، الأسبان، مالطيين، الايطاليين، وكان لهم دور كبير في دفع حركة الإقلاع الزراعي وتثبيت هياكل الاستيطان، والملاحظ أن السلطات الفرنسة كانت تلجأ إلى هذه الفئات بحسب طبيعة المرحلة التاريخية، نظراً للتحديات التي جابهت الاستيطان وكان لزاما على الحكومات المتعاقبة إزالتها.

على صعيد أخر كانت الهجرة الأوربية صورة من صور الهيمنة الزراعية، ذلك أن توسعها في الأرياف قابله اضمحلال تدريجي للبناء الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، لصالح منظومة أوربية لها تقاليد وأسس وتصورات تختلف كلياً عن المنظومة الأهلية القائمة، وهذه الورقة البحثية تحاول ربط تحليل الظاهرة الديمغرافية الكولونيالية بالجزائر والعوامل المؤثرة فيها.

1- الديمغرافيا الكولونيالية أيام الحكم الملكي 1830-1848

أن المتتبع لحركة الهجرة الأوربية في الجزائر، يدرك ان هناك عوامل مختلفة تحكمت فيها وساهمت في تسريع حركيتها في مراحل مختلقة، كما أدت إلى كبحه في محطات أخرى، هذا وقد ارتبط هذا المشروع بشكل كبير ببرامج الحكومات المتعاقبة على فرنسا، والمؤثرات والسياسية والاقتصادية للجزائر وفرنسا.

تعتبر حركة الهجرة فترة العهد الملكي (1830-1848) النواة الحقيقة للهيكل الرئيسي للاستيطان الأوربي بالجزائر، بمرحلتيه الاستيطان الحر والرسمي، ونستشف ذلك من خلال حجم القوانين التي أقرتها السلطات الفرنسية، في ظل ضبابية المشهد السياسي في تسيير المستوطنة، وهدا تم إقرار مجموعة مراسيم كانت تهدف إلى السيطرة على العقار الزراعي للأهالي، وتحوله للمعمرين الجدد تحت طائلة التدابير الاستعمارية.

على أن العوامل الكامنة وراء الهجرة الأوربية للجزائر كانت عوامل اقتصادية بالدرجة الأولى، وزادت حدتها اثر الركود الاقتصادي بفرنسا وإسبانيا، في ظل ارتفاع العقار الزراعي بشكل غير مسبوق، مما ساهم في تدهور أوضاع غالبية المزارعين الذين بلغ عددهم نحو 20 مليون مزارع من أصل 36 مليون ساكن في السنوات الأولي من الاحتلال[1]، وجرت جلهم إلى الإفلاس ،ويبدوا أن هذه العوامل كان مقدمة الأسباب التي عجلت في بهجرة الآلاف المزارعين نحو الجزائر بحثاً عن مستقبلا أفضل، خاصة وأن الدعاية الإعلامية كانت تقدم صورة مُشرقة وواعدة عن الأفاق الاقتصادية الزراعية في المستعمرة الجديدة.

أرست الطبقة البرجوازية ممثلة في كبار الملاك قواعدها بالجزائر منذ 1830، وساهموا بقدر كبير في الترويج للإمكانيات الكبيرة للمستوطنة الجديدة، مع إمكانياتها الضخمة في خلق كيان زراعي متنامي نظير وفرة الأراضي الزراعية وتنوع المناخ، وسهولة الحصول عليها من مالكيها[2] ،وفق المراسيم المؤرخة في 08 سبتمبر 1830، و10 جوان 1831، وقانون 10 جوان 1831، وغيرها من القوانين التي تساير التوجهات الكبرى للاستيطان، وبسط نفوذ الإدارة الفرنسية على أكثر

من 1.500.000ه من أجواد الأراضي في أقل من ثلاث سنوات.

انعكست هذه التدابير على وتيرة الهجرة التي ارتفعت من 602 سنة 1830 إلى 115.101 مستوطن سنة 1848، نظير الجهد الحكومي في تذليل الصعوبات والعراقيل التي تحول دون الهجرة الأوربية للجزائر، مع زيادة حجم الإغراءات المالية والتقنية للمهاجرين نحو الجزائر، في فترة حرجة بالنسبة للاستيطان في ظل التطور الكبير للهجرة الأوربية تجاه القارة الأمريكية، على أن السلطات الفرنسية نجحت في إقناع 400 مهاجر ألماني وسويسري سنة 1832 بالتوجه نحو الجزائر، ومنحتهم مساحة إجمالية قدرها 320 ه في مزارع بالقبة ودالي إبراهيم [3].

كانت هذه التوجهات منطلق وسعت الحكومة الفرنسية من خلاله تجاربها على عدة مناطق في أوربا خاصة إسبانيا وألمانيا وايطاليا وسويسرا، دول كانت تعرف هزات اقتصادية وتباطأ عجلة النمو بشكل كبير، على أن التركيز كان يتم على المناطق والإقليم الزراعية بغية إرساء قواعد الزراعة الكولونيالية بالجزائر.

إن هذه الجهود ساهمت في ارتفاع مستمر للعناصر الأوربية بالجزائر، غير أن هذا الارتفاع لم يكن على صورة واحدة ولا وتيرة متشابهة، فقد عرف مراحل ميزتها الازدهار تارة والانكماش تارة أخرى، لذا تعالت أصوات تصب في إيجاد أنجع السبيل لتوطين الاستيطان، بكل الأساليب بما فيها التعجيل بانتزاع الأملاك من الأهالي وحتى إبادتهم أن اقتصت الضرورة، كما نادت بتوفير الدعم المادي والمعنوي لحركة الاستيطان، وتسهيل إجراءات التمليك والاستثمار.

وعلى هذا الأساس صبت الحكومة كل جهودها في إنجاح عمليات الاستيطان، حتى عرف الكولون الأوائل بما يعرف كولون الحكومة" **les colons du gouvernement**"[4]، لأن الحكومة هي من حملت على عاتقها تكاليف النقل والإيواء ومنح الأراضي الزراعية الخصبة، وتوفير الحاجيات الأساسية بصورة مستمرة في المناطق التي أُسكنوا فيها، حتى يتمكنوا من استغلال مزارعهم استغلال أمثل.

إن الاختبارات الكبرى للحكومة الفرنسية في الفترة الأولي ما بين 1830-1840 سارت في نهج الاستيطان المدعم، أو الاستيطان الحر[5] في بعض أدبيات الاستعمار، لان الحكومة هي التي كانت تروج لحركة الهجرة عبر وسائلها المختلفة في البلاد الأوربية وتساهم في تسيرها وتمويلها، بغرض استعملها أداة قوية لإنجاح مشروعها السياسي، على انه وجب القول أن الصورة لم تكن واضحة للحكومة الفرنسية بشان مستقبل الاستيطان في الجزائر حتى عام 1834.

إن حركة الهجرة في هذه المرحلة كانت تسير بوتيرة منخفضة نظير الإمكانيات المسخرة حيث ارتفعت وتيرتها من 9.750 سنة 1834، إلى 14.561 مستوطن سنة 1836، وابتداء من هذا التاريخ سوف يشهد الاستيطان انفتاح كبير وارتفاع متواصل لتعرف الجزائر تزايد أمواج الهجرة بصورة منقطعة النظير وفق ما يلي:

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1831	3.228	1837	16.770	1843	59.186
1832	4.856	1838	20.078	1844	75.420
1833	7.812	1839	25.000	1845	96.119
1834	9.750	1840	27.865	1846	109.400
1835	11.221	1841	37.374	1847	103.863
1836	14.561	1842	44.531	1848	115.101

René Ricoux , P.33.

أن البيانات الواردة تشير إلى تطور لحركة الهجرة للجزائر، فبعد مباشرة مراسيم الاحتلال الفرنسي للجزائري إثر مقررات اللجنة الإفريقية في سنة 1834 شهدت حركة الهجرة ازدهار كبير خاصة في فترة **حكم كلوزيل** وارتفع عدد المهاجرين في الفترة ما بين 1835 إلى غاية 1837 من 11.221 معمر إلى 16.770 في نهاية سنة 1837 هذا الارتفاع الكبير يحمل في طياته خلفيات سياسية واقتصادية ميزة حكم كلوزيل.

بلغت حركة الهجرة قبل وصول كلوزيل للحكم 11.221 مستوطن، رغم ضخامة المصادرات التي بلغت نحو 2 مليون ه، والدعم الحكومي الكبير للمسار الهجرة، أرقام تنم على صورة متناقضة تَأسيس عليها الفكر الاستيطاني، على أن المضي

في هذه السياسة، لم يكن ممكن في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تعرفها الحكومة الفرنسية ، والتي يميز عليها الركود الاقتصادي في الوطن الأم، إلى جانب أن جموع المهاجرين الأوائل كان جلهم من المفلسين البائسين، والمغامرين الباحتين عن الثروة، وأن معارفهم كانت بدائية في المجال الزراعي، الذي كان يعد حجر الأساس في المشروع الاستيطاني بالجزائر، ولهذا كانت السنوات الأولي من الاحتلال تشهد إقبالا محتشماً رغم حجم الوعود والدعاية والإمكانيات الحكومية المسخرة لم تبلغ حركة الهجرة عتبة 9.750 مهاجر بنهاية 1834 .

كما أمرت السلطات الاستعمارية بفتح المجال واسعاً أمام الشركات الزراعية وتسهيل استثماراتها في الجزائر[6]، ونستشف تأثير عمق سياسيته الاستيطانية على المهاجرين الجدد من خلال كلمة كلوزيل بمناسبة عهدته الثانية الجزائر في 10 أوت 1835 « لكم أن تنشئوا من المزارع تشاءون ... وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد »[7]، وأضاف أنه « لا يمكن أن نغرس العروق الأوربية هنا الا بواسطة الهجرة الأوربية فقط»[8]

عول كلوزيل من خلال سياسية الرامية التي تركيز الرأسمال الأوربي في الجزائر مستغلا قربها الجغرافي وإمكاناتها الهائلة، والتشابه الكبير في البيئة المناخية إلى تحويل تحويل الجزائر إلى سان دومينغ جديدة، مع التأسيس لقوة استيطانية أوربية يكون عماد المخططات السياسية والاقتصادية في الجزائر، دون النظر في مصير الأهالي، ولان بدأ ان سياسيته تقوم على إزالتهم إزالة ممنهجة انطلاقا من مصادرتهم الأراضي الزراعية المقوم الأساسي للبقاء، وتفعيل سياسة الحشر والإبعاد والإزاحة عن المضارب الزراعية والرعوية.

عوامل ساهمت في ارتفاع وتيرة الهجرة التي بلغت في ظرف سنة واحدة لتبلغ 16.770 سنة 1837.

عُدت مساهمة كلوزيل خطوة هامة سوف يكون لها وقعها على مستقبل الاستيطان شرط أن تستصلح الأراضي الممنوحة بالشكل الذي وضعت له، لكن سرعان ما ظهرت مشاكل جمة واجهت حركة الاستيطان في بدايتها وأدرك القائمة على مشروع الاستيطان بأنه مالم تتخذ التدابير الضرورة سوف يُعصف بمشروع الاحتلال ككل، وتبدوا خطط كلوزريل في مجال الاستيطان، خطط عسكرية أكثر منها إستراتجية زراعية ولذلك سوف تشهد عقبات كبيرة وتحديات جمة تعمل على تثبط تطورها.

ورغم ذلك واصل في سياسته المعتمدة على الفرق العسكرية بالأساس في التأسيس لفكر استيطاني إمبريالي، فوزع أراضي زراعية خصية ذات 4 هكتار على كل فرقة عسكرية قصد خدمتها، والانتفاع بها، وبالموازاة مع ذلك خطي كلوزيل أولى خطواته في التأسيس لفكر زراعي كلونيالي بإحكام سيطرته على مزرعة مساحتها 1000ه بنواحي الحراش وأطلق عليها اسم"المزرعة النموذجية الإفريقية" وجعلها تحت وصاية مجموعة من الجنود[9].

هذه الخطوة سوف يكون لها وقعها على مسار حركة الديمغرافية الكولونيالية الزراعية، رغم التحديات الجديدة التي بإصابة ثلاثة آلاف جندي منهم 1.800 فرنسي بالحمى الفتاكة، وعجلت بعودة أعداد كبيرة من الجند إلى مواطنهم[10].

على أن هذه السياسية في إحلال مجتمع أوربي جديد، لا تعبر باى شكل من الأشكال عن رؤية زراعية، لان تركيبة المنتفعين غير متجانسة، وبالتالي لا يمكن أن تساهم في استغلال أمثل لمساحات زراعية واسعة، ويبدوا من هذه السياسة الإغرائية لإبقاء العدد الأكبر من الجنود المرافقين للحملة، أو الذين قدموا بعدها خاصة بعدما تبين لهم زيف الوعود من الحكومة الفرنسية بكون الجزائر فضاء للثروة، كما أن أعداد كبيرة جدا لم تستطع التأقلم والبيئة الجديدة واضطروا للعودة للديار، اثر إصابتهم بالأمراض والأوبئة الفتاكة .

مرحلة كانت صعبة للمعمرين الجدد، عدت هذه أولى الضربات التي يتلافها الاستيطان في وقت مضت الآلة العسكرية قدما في مناطق واسعة في شرق البلاد وغربها، واستطاعت السيطرة على مئات الهكتارات الخصبة في أجود المناطق الزراعية، لكن ذلك يبقى دون فائدة أن لم تمنح

لمعمرين جدد قادرين على التأقلم والبقاء من جهة، والاستثمار الناجح في هذه المزارع من جهة أخرى، غير أن أخبار الأمراض والحمي وموت الجند، سرعان ما انتشرت بين المعمرين من أوربا وفرنسا بالخصوص وكبحت مسار الهجرة مؤقتاً نحو الجزائر لصالح العالم الجديد الذي إستقبل 16.000 مهاجر فرنسي فيما تقلصت حصة الجزائر إلى 4.000 فرد فقط ما بين 1835 إلى 1836.[11]، مما عجل بالحكومة إلى إيجاد بدليل مستعجل، ونستشف ذلك من خلال الإغراءات الكبير للعناصر الألمانية، حيث وفدت 800 أسرة جديدة تم توزيعها في مستوطنات بالجزائر ووهران[12] .

رغم الإمكانيات والأموال المرصودة لعمليات الهجرة والاستيطان والمساحات الممنوحة للمعمرين، مع تأسيس عشرات شركات الزراعية في نهاية عهدة كلوزيل لم تستطع الزراعة الكولونيالية الإقلاع، بل كان حالها شبيه إلى حد ما بزراعة الأهالي ذات الأساليب البدائية، غير أن عاملاً أخر ظهر في الأفق وكاد أن يكبح النظرية الاقتصادية الأوربية، ويفشل مشروعها، وهو تأكيد منظري سياسية الاستيطان عن ضبابية الرؤية الحكومية لكيفية تيسير المشروع الزراعي بالجزائر، مع بطئ حركة الهجرة و صعوبة إقناع المهاجرين بالهجرة للجزائر والبقاء فيها.

ورغم ذلك فأن هذه الوضعية لم تكن الحالة العامة لوضعية المهاجرين، فعدد منهم بلغ حلمه واستطاع تملك مساحات شاسعة جدا من أجود الأراضي الزراعية ففي متيجة قدرت مساحة بعض المستثمرات أكثر من 10.000ه[13]، ولربما كانت هذه المزارع لشخصيات سياسية نافذة في حكومة شارل العاشر، التي أرغمت على الهجرة إلى الجزائر مخافة أن تطالها تصفيات النظام الجديدة .

قرر كلوزيل منذ نهاية 1836 بدعم من برلمان دولته منح المزيد من الامتيازات واعطاء كل أسرة 4ه مجاناً وإصدار عقود التمليك في حدود ثلاث سنوات من استصلاحها، مع بناء المسكن وإعطاء الدعم لصاحبه ، ومكنت هذه الإستراتجية حتى نهاية سنة 1839 من منح 2743 هكتار إلى 316 أسرة[14]، ما ساهم في ارتفاع عدد المستوطنين بشكل متواصل ليبلغ سقف 16.770 في نهاية عهدة كلوزيل الثانية، ورغم هذه النسبة المعتبرة فهي تسير وفق منظري الاستيطان بخطي متثاقلة بالنظر إلى حجم الإمكانيات المتاحة، والتدابير المتخذة، والأموال المرصودة منذ الاحتلال.

إلى جانب التقرير الواردة من الجزائر، تعطي صورة واضحة عن التحديات التي يعرفها الاستيطان بالجزائر، وأن مغامرات الثراء كانت في بدايتها كارثية، ذلك أن جموع من المهاجرين كانت تتهاوي أمام الحمي والكوليرا ومختلف الأمراض، ومن لم تسقطه الأسقام أسقطه مرارة الواقع وزيف أحلام الحكومة الفرنسية التي جعلت من المستوطنة الجديدة حلم كل مغامر، غير أن المتتبع للواقع يدرك حجم المأساة التي آلمت بهم، ذلك أن مئات من الأسر المهاجرة كانت بترصدها الجوع والأمراض الفتاكة.

وأمام هذه التحديات ظهرت جملة من الآراء تنادي إلى إزالة العراقيل التي تقف عائقاً في وجه الاستيطان، ومن ذلك قدم- Stockmar - أحد أهم المنظرين للسياسية الاستيطان بالجزائر منذ بدايتها مقترحاً باستقدام عناصر من سكان الحدود الايطالية النمساوية المعروفين ب-Tyroliens - المشهود عنهم الشدة والبأس والتأقلم مع الظروف الصعبة، ومنحهم قطع زراعية وأسلحة في عنابة، واستعمالهم كعمال مزارعين وجنود ليشد بهم ركائز الاستيطان في بدايته، ومن جهته قدم العقيد– Marengo- مقترحا أخر باستعمال المساجين في تشييد القرى الاستيطانية، واستصلاح المزارع وشق قنوات الري وتعبيد الطرق والممرات، ما قد يخفض نسبة التكالف الحكومية حسبه إلى العشر، كما اقترح منح 5ه من الاراضى الزراعية لكل أسرة وإعفائهم من رسوم في الخمس سنوات الاولى، وهو ذات الطرح الذي Buret Eugène مع ضرورة تشيد قري زراعية مكتملة الهياكل تضم كلا منها 100 أسرة مزارعة، وذهب رجل الدينLandmann إلى راي مخالف عمن سبقه، حيث أقترح إغراء المستوطنين بالمال بمنحهم 400.000 ف لأصحاب الحقول الكبيرة قصد الاستثمار والاستقرار[15]، وذهب جول جيرار بعيد

مشيراً إلى أن إمكانيات الجزائر تؤهلها لاستقطاب 08 ملايين أوربي تستطيع الدولة أن تمنح لهم 16 مليون هكتار من الأراضي الخصبة[16].

وتفاعلت آراء النخب السياسية بالمؤرخين وعلماء الاجتماع، ومن ذلك كتب الدكتور بوديشون« الذي يهمنا قبل كل شيء هو تأسيس مستعمرة نملكها بصفة نهائية، وننشر على شواطئ البربرية المدنية الأوربية، ومن البديهي أن اقصر الطرق لبلوغ غايتنا هو نشر الرعب» هذا الخطاب الذي يحمل في طياته روح الإبادة والكراهية للأهالي، كان إستراتجية معتمدة لعدد من ممارسي السياسية الفرنسية بالجزائر، غير آليات نقله للواقع كانت بعيدة المنال على حكومة كانت تعرف هزات متواصلة، وكتب "شارل فوري" بان الهجرة الأوربية نحو الجزائر يجب أن تكون بأعداد هائلة جداً ويجب على أن تبعث ب« جحافل دهماء من الأوربيين إلى الجزائر، وأنه باستطاعة فرنسا أن تبعث دون أن تنهك قواها أو تزهق نفسها أربعة ملايين نسمة ،ثم تبعث أوربا ما تبقى»[17]

وذهب طوكفيل وهو من أنصار تكريس الهيمنة العسكرية في الجزائر إلى أن الاستيطان والاحتلال يسران جنباً لجنب، وان فكرته تقوم على احتلال كامل واستيطان شامل[18]،كما نادي بضرورة أن تتكفل الحكومة وعلى عاتقها ببناء المستوطنات للوافدين من أوربا مع توفير الحماية لهم في رسالة واضحة للحكومية الفرنسية بأن ترفع من وتيرة الإجراءات المتخذة ضد الأهالي حيث أكد " أن نزع الملكية في الجزائر وجب أن يسير بسرعة متوحشة"[19] رغم أن طوكفيل ذاته يتحفظ على الطريقة المأسوية في التعامل مع السكان الأصليين في أمريكا بشان انتزاع الملكيات، والواضح أن أفكاره تصب في سياق الصراع الحضاري بين فرنسا وبريطانيا وبالتالي فتطبيق آراءه على أرض الواقع لا يمكن أن تتم، ذلك أن المستعمرة الجديدة تختلف تمام الاختلاف عن العالم الجديد.

أن هذه الخطابات المتضاربة في مشروع الاستيطاني الفرنسي بالجزائر، تجتمع في التنظير للعنصرية في أسمى معانيها، وكأن أفكار الثورة الفرنسية والإصلاحات الكبرى التي عرفتها المجتمع الفرنسي والتحولات العميقة في التعاطي مع القيم الإنسانية والمساواة والمبادئ لا تصلح في جغرافية الجزائر، كما أن طوكفيل ومن معه قد حمل لنا تناقضات كبرى في أفكارهم بين إسقاطاته لواقع المجتمعات في أمريكا حيث نادى بوجوب تجذر أفاق المساواة والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية فيها، وبين تنظيره لواقع الجزائر، بان يجعل منها جغرافية استقطاب للعنصر الأوربي ومؤهلاته الاقتصادية ، ازدواجية الطرح هذه تجعلنا ندرك أمرا واحد وهو مكانة الكبيرة للجزائر في السياسية الاستعمارية، وفي الوقت ذاته تعطينا صورة دقيقة عن صعوبة التي تتخبط فيها فرنسا لأجل تطبيق مشروعها على أرض الواقع، خاصة في العقد الأول من الاحتلال.

بوصول بيجو للحكم في الجزائر اقر إعادة هياكله الاستيطان، وتَوافق فكره تنظيره مع ضخ دماء أوربية جديدة في عموم المقاطعات، مما أرغمه بإعادة النظر في الطريقة التي يسير تفكيك العقار الزراعي كونه عملية محورية في تثبيت دعائم الاستيطان إلى أبعد الحدود.

على أن بيجو من البداية أكد أن فرنسا « في حاجة إلى جحافل الدهماء من المعمرين الفرنسيين والأوربيين، ولكي تجلبوهم فمن اللازم عليكم أن تعطوهم أراضي خصبة ...، أينما وجدتم مياها متدفقة وأراضي ومراعي ترعى انزلوا بها المعمرين ولا يهمكم أمر أربابها، يجب توزيع هذه الأراضي للأوربيين حتى يصبحوا أصحابها وأربابها، ويصير أربابها الأولون نسيا منسيا»[20]، منهجية يبدوا انه راقت لمنظيري السياسية الاستعمارية وأقطاب السان سيمون، ليمهدوا لبيجوا حكم الجزائر في العام الموالي، ويأخذ على عاتقة إنقاذ فرنسا من المشاكلة الجزائرية التي باتت تربك ساسة باريس، نظيرا التخبط الكبير على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

تزامنت فترة بيجو وتدهور أوضاع في فرنسا منذ 1843 لتزاد حدة سنة بحلول 1846، بفعل الخلل الاقتصادي جراء الزيادة السكانية المتواصلة، التي بلغت نحو مليون نسمة كل خمس سنوات وهي مرشحة للارتفاع بشكل متواصل،

يقابلها انهيار اقتصادي وارتفاع متواصل للأسعار[21].

كما تفشت البطالة أوساط المزارعين، وتدهورت الحقول، لتكون هذه المشاكل منطلقاً أعتمد عليه بيجو، مركزاً جهوده على العنصر الفلاحي بشكل كبير ضمن تشكيلة جيشه، وذلك بإقطاعهم أراضي زراعية في السهول الخصبة[22]، كما أقر بتسهيل الإجراءات لتمليك المهاجرين الجدد أجود المزارع وأخصبها، مقابل مبالغ رمزية لا تتعدي 47 ف/ه وينخفض السعر إلى النصف المناطق البعيدة [23]

جلبت هذه التدابير 10.000 مستوطن فرنسي جديد ، تم توزيعهم في أهم وأجود المناطق الساحلية الخصبة، كما أقترح من الحكومة توفير 300 مليون فرنك لإنجاح مشاريعه[24]، مؤكداً في جل خطاباته، أن الجزائر بجاحة لعمال ومزارعين بصورة مستمرة ، مما يضمن له تكريس واقع الاستيطان وتفعيل نجاعته.

استغل بيجو قرارات 27 جانفي 1841 الرامية لمصادرة ممتلكات الأهالي دون التميز بين الملكيات الفردية والخاصة، وملكيات الوقف بحجج المصلحة العامة[25]، وأضاف لها سياسة السيف والمحراث، التي عجلت بمصادرة الآلاف الهكتارات الزراعية[26].وعبر بذلك عن أفكاره أمام الجمعية الوطنية "حيثما يوجد ماء عذب وارض خصبة، علينا أن نضع مستوطنين، دون أن نشغل أنفسنا بمن يملك تلك الأراضي"[27]، بهذا أبان عن غطرسة جديدة سوف يكون لها وقعاً كارثي على الأهالي في المناطق الشمالية بالخصوص، غطرسة كان الهدف منها استقطاب أعداد كبيرة جدا من المعمرين، وعمل جاهداً على تكريس أسس الاستيطان الديمغرافي وإرساء قواعده، وتكللت جهوده بقدوم الآلاف من الأوربيين نحو الجزائر على شاكلة غير مسبوقة

فارتفع عددهم وتيرة الهجرة سنة 1840 من 28.000 مستوطن[28] إلى 37.374 سنة 1841، ليقفز التعداد إلى 75.420 سنة 1845 بزيادة قدرها 38.046 في ظرف 4 سنوات فقط، لتبلغ حصيلة الاستيطان في عهده إلى سقف 75.998 مستوطن بمعدل سنوي قدرة 10.856 معمر أوربي، استطاع البقاء والتأقلم مما يدل على حجم الإمكانيات المسخرة والمصادرات المحولة .هذه النسب هي الأعلى من كل ما سبق، ولم تبلغها حركة الاستيطان من قبل حيث ارتفع عدد المهاجرين من27.865 سنة 1840 إلى 103.86سنة 1841، مما يدل على أن سياسة السيف والمحراث كانت ناجعة إلى أبعد الحدود، رغم تأثرها في عدة محطات بعوامل التأقلم مما أدى بانكماش حركة الهجرة من 109.400 سنة 1846 إلى 103.863 سنة 1847 بفارق قدره 5.537 مستوطن، بفعل الأزمة المالية التي أدت إلى ارتفاع سعر العقارات بشكل كبير، محدثة مضاربات واسعة في أهم المناطق الجزائرية، خاصة مدينة الجزائر، وهران، والبليدة[29]، مما ساهم في إفلاس العديد من الأسر واضطرارهم العودة إلى أوربا. بعد إدراكهم صعوبة تحقيق أحلامهم في الجزائر.

وبهذا يكون بيجو قد فرض سياسته الاستيطان الرسمي منذ نهاية1841[30]، كشكل من أشكال السياسية الحكومية في المجال ووسيلتها في إنجاح مشاريعها الزراعية بالجزائر، ورغم ذلك يمكن القول أن سياسة بيجو في هذا الميدان رغم اتساع مدها، أتسمت بالفوضى ولا عقلانية، وذلك في طريقة تعاطيه مع العقار الزراعي وفي آلية استغلاله، بشرائحه واسعة من الجنود الفلاحين الذين يستفيدون من أراضي يستغلونها لمدة خمس سنوات مدة خدمته العسكرية، بعدها يمكنه تُملكها، هذه الصيغة تعد بمثابة إغراء لفئات واسعة من الجنود قصد البقاء في الجزائر.

إن الإحصائيات الواردة من الجداول الرسمية وسجلات الحالة المدنية، يتضح أن سياسة بيجو قد أعطت نتائج كبيرة، حيت إقناع آلاف الجنود بالبقاء وتكوين أسر، فارتفعت بذلك أعداد المعمرين ومعهم نسبة المواليد إلى مستويات كبيرة. مؤشر ينم عن نجاح عمليات الاستيطان، أخذةً منحى تصاعدي في فترة حكم بيجو حيث ارتفعت العدد من 53 مولود 1143 سنة 1840، لينعكس على الحالة للاستيطان ب 66.984 مهاجر أيام حكم بيجو بالجزائر، وتأتي له هذا الارتفاع الكبير في مسار الهجرة نظير سياسية السيف والمحراث والمعتمدة، وفي طريقته المعتمدة على تعزيز

الاستيطان بواسطة الجنود حيث استطاع بيجو أن يكون بهم مجتمعا جديد يعزز به أسس الاستيطان، من جنودا تولدت لهم الرغبة في البقاء وتكوين اسر امتلاك ضياع واسعة، عاملاً ساهم في اتساع المساحات المخصصة لهم بشكل متواصل ومعها ارتفعت أعداد المهاجرين بشكل كبير.

غير أن الملاحظ أن عدد الوفيات ارتفع بشكل كبير من 1840 سنة 1837 إلى 5826 سنة 1846[31] وبتالي يكون المجموع أيام حكم بيجو قد بلغ عتبة 25.503 فرد، تمثل ربع العدد الذي يُكون ركيزة الاستيطان. رقم مهول يدل على أن السياسية الاستيطانية كانت تنزف بشكل كبير، رغم الإمكانيات المتاحة والتسهيلات المقدمة. وهذا نتيجة الانتشار الكبير للحمي والأمراض المختلفة التي لم تسعف الأوربيين للاستقرار بالجزائر، وزادت وطأة كلما توغل العنصر الأوربي في الريف الجزائري، حيث أسقطت الأسقام أعداد كبيرة ارتفعت مع الزمن، ولم تستطع الحكومة إيجاد حلول لها بالرغم من المنظومة الصحية والرعاية الطبية التي يتمتع بها العنصر الأوربي

وأمام هذا الانهيار التدريجي لحركة الاستيطان، توجهت أنظار منظري السياسية الاستعمارية إلى العنصر الألماني والسويسري الذي أثبتت الإحصائيات أن نسبة الوفيات في صفوفه تعد هي الأقل من جملة العناصر الأوربية لتأقلمه مع البيئة المحلية ومقاومته لعدد كبير من الأمراض [32].

هذه السياسية راهنت على الاستيطان بكل أطيافه وجنسياته، قصد التأسيس لقواعد زراعية صلبة تكون عماد المخططات الحكومية، مما ساهم في ارتفاع نسبي رغم صعوبة الظروف السياسية والمالية للمستوطنة، لعل من أهم تفسيراته: تدهور الاقتصاد الفرنسي مما انعكس على ارتفاع الأسعار، وانتشار البطالة، وأزمة العقار التي بلغت مستويات قياسية، قابلتها التسهيلات الكبيرة التي رافقت عملية الهجرة والدعاية الإعلامية المكثفة في عموم النفوذ الفرنسي في أوربا، وخاصة الأقاليم الألمانية والإسبانية، في ظل الامتيازات الكبيرة المقدمة من الحكومية الفرنسية للمعمرين بالجزائر.

على هذا المنوال تواصلت قوافل الهجرة من مختلف المناطق الأوربية، واختلفت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية فمنهم الرأسماليين، والملاك، والمزارعين، والبطالين، وبالنظر في طبيعة التركيبة البشرية للوافدين الجدد من مختلف الأطياف يلاحظ عليها سيطرة العنصر الفرنسي وفق مايلي.

الجنسية	1833	1836	1841	1845
فرنسيين	3.478	5.485	16.677	46.339
اسبان	1.291	4.592	9.748	25.335
ايطاليين	1.122	1.802	3.795	8.047
اجلو مالطي	1.213	1.802	3.795	8.047
المان	692	783	1.547	4.451
جنسيات أخرى	16	54	2.340	3.411
	7.812	14.561	37.374	95.321

René Ricoux, op.cit, p13.

الملاحظ من البيانات الواردة إن معظم الوافدين على الجزائر هم من الدول المطلة على المتوسط لتقارب الثقافات وتشابه المناخ وقرب المسافة، وتماثل الظروف الاقتصادية الخانقة التي عرفتها الدول الأوربية، مما ألزم الآلاف للهجرة نحو الجزائر، غير أن عدم التجانس بين الفئات الأوربية، اعتمدت عليه السياسية الزراعية الفرنسية في تعمير الأراضي الزراعية بمختلف الطوائف، وتنوع إنتاجها قصد تثبيت الاستيطان بعيد المدى.

كان عماد الهجرة الأوربية للجزائر يرتكز على الفرنسيين بحكم الطابع السياسي للمستعمرة، وارتفع عددهم من 3.478 مستوطن سنة 1833 إلى 5.3485 سنة 1836 على أن فترة حكم بيجو ساهمت في تضاعف تعدادهم لعتبة 46.339 نهاية 1854 نظير التسهيلات الكبيرة الممنوحة لهم.

كما فالعناصر الاسبانية الوافدة للجزائر، كان لها وزنها الاقتصادي في تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية الزراعية يعتبر العنصر الإسباني القادم من جزر البليار، فالنسيا، اليكانتي ، قرطاجة[33]، من أهم العناصر الوافدة بالجزائر، وأكثرهم استقرارا وتاقلمياً في أهم مدن الغرب الجزائري، ارتفع عددهم بشكل كبير من 1.291 سنة

1933 إلى 25.335 سنة 1845 استفادوا من التسهيلات الممنوحة لهم من الحكومة الفرنسية في مجال العقار الزراعي، في ظل حالة الحروب الأهلية، وارتفاع ثقل الضرائب ، وانتشار البؤس والشقاء في إسبانيا، وما رافقها من جفاف ومجاعات، وساهموا بقوة في التأسيس للشركات الزراعية العاملة في القطاع الغابي، وجني الحلفاء، وتربية الماشية وكونوا النواة التي سوف يكون لها دور كبير في تطوير قطاع الكروم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

2-الديمغرافيا الكولونيالية في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية 1848 - 1851

عرفت سنة 1848 تغيرات كبيرة كادت أن تعطف بجهود الحكومات التي كانت تتخذ من الاستيطان سلاحاً يضاهي أسلحتها المُوجهة في وجه الثورات الشعبية، ذلك أن اكتشاف الذهب على ضفاف نهر كاليفورنيا منذ جانفي 1848 صرف أمواج الهجرة الأوربية عن الجزائر لصالح كاليفورنيا التي فتحت سلماً للثروة، فأنخفض التعداد العام للمعمرين من 109.000 سنة 1847 إلى 103.893 سنة 1848.غير أن هذا السبب لم يكن العامل الوحيد الذي ساهم في انكماش تعداد المعمرين، بل يعود ايضا إلى عودة أعداد كبيرة منهم إلى أوطانهم الأصلية بفعل الأزمات المالية والمضاربات العقارية، إضافة إلى هلاك أعداد كبيرة بلغت 4835 نتيجة الأمراض الفتاكة التي آلمت بهم.

ويبدوا أن الحكومة دقت ناقوس الخطر بعد انخفاض عدد المهاجرين ب 5.107 في ظرف سنة واحدة، لتتخذ جملة من التدابير أكثر ليونة لتمليك المعمرين ومن جملة القرارات الاستعجالية تسهل تمليك المعمرين والشركات الرأسمالية للمزارع، وإعطاء صلاحيات واسعة للحاكم العام في توزيع المساحات الزراعية الأكثر من 25 ه إلى حدود 100 ه، بعدما كانت تتطلب إذا من باريس[34] ،إلى جانب توسيع نطاق الدعاية في عموم أوربا وتجند الوكلاء لنقلهم على نفقات الحكومة إلى الجزائر. وبهذا ارتفع العدد الإجمالي للمهاجرين من 103.893 سنة 1848 إلى 125.693 سنة 1850 ويقفز إلى 132.708 سنة 1852[35].

سهلت سياسة الجمهورية الفرنسية الثانية عمليات الهجرة نحو الجزائر،لتستقطب ما بين 1849-1850 أكثر من20.500 أوربي تم توطينهم في42 قرية فلاحية ريفية أنشأت خصيصا لهم[36].

هذه التسهيلات بقدر ما رفعت وتيرة الهجرة الأوربية، بقدر ما رفعت معها حركية الانسياب والتوغل في الأرياف الداخلية، وهو العامل الذي كانت تراهن عليه الحكومة الفرنسية وبذلك بلغ عددهم 42.493 مستوطن سنة 1851 أى ما يعادل 32.36% من عدد المعمرين[37].

غير أن التحديات والعراقيل تواصلت محاولة كبح عملية الاستيطان الموسع، وذلك بسبب انتشار وباء الكوليرا بقوة ما بين 1849 إلى نهاية 1850[38] وساهمت في انكماش العدد الإجمالي من115.101 سنة 1848 إلى 112.607 سنة 1849، عوامل تسبب في كارثة ديمغرافية حقيقية، وكانت وهران لوحدها تفقد أكثر من 200 ضحية يومياً ناهيك عن المناطق الأخرى في ظل ضعف المنظومة الصحية بالجزائر، وعدم تغطيتها كل المناطق التي توزع فيها الكولون، كما عرفت البلاد تفشي المجاعات في عموم المناطق الزراعية، بفعل العوامل الطبيعية وزحف أسراب الجراد ما بين 1845-1852، لتزاد حدة مع الزمن.

رغم الهزات التي عرفتها حركة الاستيطان في هذه المرحلة، إلا أن مكاسب جوهرية تحصل عليها المعمرون بالجزائر، ضمن ما اقره دستور 4 نوفمبر 1848 القاضي بمنحهم أربع مقاعد في البرلمان الجديد[39]، خطوة سوف يستغلها الكولون لتحريك الدفة لصالحهم في ظل ارتفاع تعدادهم المتواصل وزيادة نفوذهم السياسي والاقتصادي على مشارف قيام الإمبراطورية الثانية.

3- الديمغرافيا الكولونيالية على عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852-1870

قدمت الإمبراطورية الثانية منذ قيامها في 2 ديسمبر 1852 إستراتجية مبنية على تشجيع حركة

الاستيطان بشكل كبير، وقامت سياستيها على منح مساحات كبيرة من الأرض الخصبة لتشيد المستوطنات ودعم المعمرين، قصد التمكين لاقتصاد زراعي قوي بديل عن الاقتصاد التقليدي، كما عمدت سياستها على استقدام يد زراعية تساهم في تطوير القطاع الزراعي .والتأسيس لفكر اقتصادي جديد يختلف عن توجهات الزراعية المدارية، التي أثبتت التجارب استحالة فعاليتها بالصورة المخطط لها.

تطبيقاً لسياسيتها سهلت من هجرة كل العناصر الأوربية وخاصة العناصر المعروف عنها المقاومة والتمرس من ألمان السويسريين مع وضع شروط جديدة على الهجرة الأوربي .

بذل -Jean Louis - ما بين 1851-1858، جهود كبير في مجال الاستيطان بجملة من الإجراءات الإدارية ساهمت هذه الجهود في ارتفاع حركة الاستيطان من 131.283 سنة 1851 إلى 194.705 سنة 1858 بمعدل سنوي بلغ 7927 مستوطن سنوياً، ورغم طول الفترة وقوة الإمكانيات، وملائمة الظروف السياسية إلى راندون لم بلغ ما بلغه بيجوا بين 1841 إلى 1847.

ومهما يكن فإن أسباب هذا الارتفاع بشكل أساسي تعود إلى بنود قرار 26 أفريل 1851 الذي منح تطمينات كبيرة للمستثمرين بإمكانية تمليكهم للأراضي الزراعية التي يستغلونها بطرق أدارية أسهل مما كان معمول به[40]، وساهم في التأسيس للرأسمالية الكولونيالية بالجزائر بشكل كبير، وهذا ما سيكون واضحاً مع ظهور الشركات الكبرى في القطاع الزراعي والعقاري واستحواذها على مساحات واسعة سبق الإشارة لها سابقاً.

كما استفادت حركة الهجرة من تغير نظام الحكم في فرنسا، عاملاً يكون قد عجل بالآلاف من المقربين من النظام الجمهوري بمغادرة البلاد مخافة أن تطالهم التصفيات الجسدية، حاملين معهم أموال معتبرة سوف تساهم في أعطاء فعالية أكثر للاستيطان.

تقرر منذ 1855 منح تسهيلات أكبر إضافية لحركة الهجرة، وذلك بالترخيص لوكالات نقل بحرية خاصة بربط شبكاتها بالجزائر مع توفير الدعم الحكومي وتسهيل نشاطها، إلى جانب ذلك وسعت الحكومة الفرنسية عمليات الدعاية الإعلامية في البلاد الأوربية[41]. مما ساهم في ارتفع تعداد المهاجرين من 131.283 سنة 1851 إلى 194.705 سنة 1858 بزيادة قدرها 63.422 مستوطن جديد في ظرف سبع سنوات بمعدل 9.060 مهاجر جديد سنوياً، وأستقر هؤلاء بالأساس في المناطق الوسطي والغربية وفق ما يلي:

السنة	الجزائر	وهران	قسنطينة
1851	**57.081**	**46.820**	**27.382**
1852	**64.232**	**41.422**	**27.054**
1853	**62.440**	**41.464**	**29.288**
1854	**67.309**	**45.016**	**31.062**
1855	**71.288**	**51.393**	**32.926**

Louis de Baudicour, P. 190.

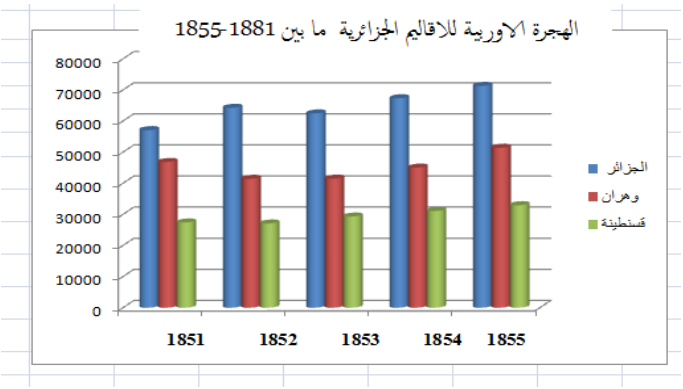

الملاحظ أن هناك تباين كبير في توطين المعمرين في مختلف الأقاليم، حيث يتمركز جلهم في مقاطعة الجزائر بالقرب من سهول العاصمة متيجة وبوفاريك، مستفيدين من الحكاية المباشرة للحاميات العسكرية يمارس أغلبهم زراعة التبغ والقطن وزراعة الحبوب وجل مستوطنها من أصول فرنسية وألمانية وسويسرية، فيما تعد المقاطعة الغربية قبلة أساسية للأسبان ممن يشتغلون بالأساس في زراعة الحبوب، ووحدات أنتاح الحلفاء، وتربية المواشي، من جهتها كانت المقاطعة الغربية منطقة إستراتجية للمشتغلين في قطاع الغابات وتربية الأبقار .

منذ سنة 1858 عرفت حركة الهجرة تذبذب واضح، وسنوات صعبة للغاية ذلك أن الوعود الحكومية لم تكن في محلها مما عجل بعودة الآلاف منهم لإوربا، ولم تبلغ الزيادة مستويات تذكر حيث وصلت سنة 1859 نحو 201.847 مستوطن لتنخفض في السنة الموالية إلى 201.446 وباحتساب الزيادات الطبيعة التي بلغت في نفس السنة حدود 7.840نسمة [42] يتضح بان هناك 8.241 مستوطن قد غادر الجزائر في ظرف سنة واحدة ما بين 1858-1860. هذه السياسية ساهمت في تذبذب كبير لحركة الهجرة، بسبب غياب الرؤية المستقبلية لحركة الاستيطان، في ظل تغير التواجهات الكبرى للزراعة وغياب المؤسسات المالية الداعمة للقطاع.

خلل واضح في تيسير المشروع الاستيطاني، عجل بنابليون لزيارة الجزائر في لأول مرة بتاريخ 24 نوفمبر 1860 اتضح له من خلالها، صعوبة الاستمرار في هذه التوجهات، في ظل تزايد مطالب المعمرين الراغبة في تكوين قوة سياسية واقتصادية بمعزل عن إدارة باريس، غير أنه مضي قدما في تدعيم زكائر الاستيطان بشكل يضمن التدفق المستمر لأمواج الهجرة الأوربية إلى الجزائر

أن التقارير التي وردت لنابليون عن واقع الأهالي، كانت تحمل في طياتها البؤس والشقاء الناجم عن السياسية الاقتصادية الممنهجة والتي زادت وتيرتها من الزمن، وأرخت بسدولها على المشهد الاجتماعي والواقع الاقتصادي الأهلي، ولذا راسل حَاكِمه العام بالجزائر الجنرال بيليسي عقب عودته لباريس بخطاب يغلب عليه الاستهجان وأهم ما جاء فيه إن " إبعاد كل السكان العرب إلى الصحراء ليلقوا مصير الهنود الحمر في أمريكا الشمالية شيء غير ممكن ولا إنساني"[43] ،كلام نابليون يرمي للشك بان هناك مبادرات كانت تروج لفكرة الإبادة، رغم استحالة تطبيقها على ارض الواقع، ذلك ان المؤشرات التي رافقت الاستيطان والتفكيك الممنهج لمقومات الأرياف ونظمها الزراعية والاجتماعية لم تكن تخف على أحد، ولا على نابليون نفسه، غير أنه وفي المقابل لم يكن مقتنع بمنجزات الاستيطان بعد ثلاثة عقود ونصف من الاحتلال، نتيجة الصراع الدائم بين العسكر والمعمرين.

أن مثل هذا التصور يؤكد أن نابليون لم يكن يملك الحلول الكافية في أعادة بسط هيمنة بارس على الواقع الاجتماعي وبات واضح للعيان تخبط حكومته في عدة جبهات سياسية واجتماعية واقتصادية، زاد من ثقلها الواقع العسكري الميداني بتجدد الثورات وتشعبها في عموم البلاد، واقع أرغم الحكومة على بعث مشروع أراد به نابليون تحريك دواليب الاقتصاد بتخصيص ميزانية قدرها 100مليون ف، لدعم وتشجيع حركة الاستيطان واستصلاح الأراضي ودعم هياكل الرأسمالية [44]. هذه التدابر لم تساهم إلا بزيادة طفيفة في عدد المهاجرين بلغت حدود 4.442 مستوطن ليستقر الرقم الإجمالي عند 201.529 مستوطن نهاية سنة 1861 تتوزع بالشكل التالي:

العناصر الأوربية لسنة 1861				
المقاطعة	العنصر الفرنسي		العنصر الأوربي	
	الفرنسيين	القاطنين بالمناطق العسكرية	بقية العناصر الأوربية	القاطنين بالمناطق العسكرية
الجزائر	49.731	1.787	33.976	486
وهران	32.055	3.276	29.209	1.276
قسنطينة	30.443	958	17.332	958
	112.229	6.021	80.517	2.762

Behaghel, Arthur-Alexandre, L'Algérie, P335.

الملاحظ أنه حتى سنة 1861 بلغ عدد الوافدين الأوربيين 201.529 مستوطن في عموم المناطق الجزائرية، وبلغت 95.74 % تستقر في الأرياف والمراكز الاستيطانية، مما يدل على الانسياب الكبير للعناصر الأوربية في الريف الجزائري بعد ثلاثة عقود من الاحتلال، والملاحظ أن متيجة بالأساس شهدت تمركز للعناصر الوافدة أكثر من غيرها، مما يعطي ملامح المرحلة القادمة في توجيه الاستيطان نحو الأراضي الخصبة بشكل كبير، خاصة بعد سلسلة القوانين التي أخضعت مساحات واسعة في المناطق الشمالية، غير أن فعالية الانسياب لم تحسم الموقف لصالح حركة الاستيطان الزراعي ذلك مساحات واسعة لم تكن مستغله استغلال أمثل.وأن حركية الانسياب تبقى

بدون فعالية ما لم تستطع الحكومة بعث القطاع الزراعي في المناطق التي استقر بها المعمرون.

تواصل النمو الديمغرافي ما بين 1862 إلى 1866 بوتيرة متسارعة لتقفز من 211.755 سنة 1862 إلى 235.222.488 مستوطن نهاية1866[45] بزيادة قدرها 23.467 معمر جديد في أقل من أربع سنوات، مستفيدة من الدعاية الكبيرة لحركة الاستيطان في مناطق واسعة من فرنسا، ألمانيا وسويسرا، عبر عدة الجرائد وصحف، مع تقديم تسهيلات كبيرة لحركة الهجرة[46]، قابلها في ذلك توسيع نطاق الامتيازات للمهاجرين وتسريع الإجراءات الإدارية.

على أن التدقيق في مختلف الفئات المكونة للنسيج الاستيطاني والذي تقره إحصائيات 1866 حيث تعطينا صورة عامة لمدي فاعلية الاستيطانية والقوة الكامنة من وراءه، خاصة وأن ما نسبته 54.54% من طبيعة العناصر المكونة لنسيج الاجتماعي يتراوح عمرها ما بين 21 إلى 60 سنة مما يعني أنها فيه نشطة، وجل عناصرها من اليد الزراعية المتخصصة، يمكن أن تلعب دوراً هاماً في العجلة الاقتصادية على المدى المتوسط، وهي كتلة هامة جدا بالنظر وحجم التحديات القائمة. كما ان نسبة الأطفال دون سن السادسة التي بلغت 18.23% مؤشر كبير على أن السلطات الفرنسية تحكمت نسبياً في مشكلة عودة المعمرين إلى أوطانهم.

غير أن إشكالية العزوبية المتفشية في المجتمع الأوربي، أرقت السلطات الفرنسية، وهي ظاهرة تعود طفت إلى السطح منذ عهد بيجو، وزادت حدتها مع الزمن، كانت حائلا بين بقاء هؤلاء في الجزائر، فالإحصائيات تؤكد انه في 1866 بلغ عدد العزاب 40.680 عازب فرنسي، و33.153 آوربي ليرتفع العدد سنة 1872 إلى 42.766 فرنسي و 37.996 [47].

غير أنه وجب معرفة الأسباب التي ساهمت في هذه الوثبة منذ 1866، والتي يكون لتطبيقات بنود (SENATUS CONSULTE) دور كبير، وتعززت أكثر بعد زيارة نابليون الثانية للجزائر في 3ماي 1865، حيث زار فيها مناطق واسعة في غرب البلاد ووسطها وشرقها، مستهلا زيارته لسهول متيجة وبوفاريك، ثم وسعها إلى عموم المناطق الغربية، ووقف عن حجم الإمكانيات المستغلة وواقع التجارب الزراعية بعد ثلاثة عقود من الاستيطان، وتبين له أن المعمرون يستغلون فعلياً 57.142 ه من الأراضي الزراعية من أصل 400.000 ه من الأراضي الزراعية الخصبة التي تنازلت عنها السلطات لصالحهم مقابل مبالغ زهيدة.

كما تأكد لنابليون خلال معاينته الواقع الميداني الاقتصادي والاجتماعي بان الاستيطان المدعم لم يقدم ما كان منتظرا منه رغم جهود الدولة المبذولة، وحتى الشركات الرأسمالية التي أوكلت لها مهمة الاستصلاح وتشيد المستوطنات، وإقامة البني التحية لم تنجز ما استوجب عليها، وعمدت إلى تأجير أملاكها مقابل مبالغ مالية مرتفعة، عاملا ساهم في ارتفاع العقار بالجزائر نتيجة المضاربات فيه، مما يزيد من صعوبة تجسد سياسية إستطانية بإبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هذه الاستياء عبر عنه نابليون في رسالة إلى ممثلة بالجزائر المارشال ماكماهون بتاريخ 20 جوان 1865، يقر له فيها بفشل نظم الحكومة وخططها في الجزائر والتي لم ينجر عنها إلا مزيد من الغموض والفوضى وضبابية الرؤى في مصير حركة الاستيطان[48]. وعليه تكون فرنسا قد عجزت بعد ثلاثة عقود ونصف من وضع أساس قوي لمشروع اقتصادي واجتماعي بالجزائر، وكل ما استطاعت بلورته على ارض الواقع هو تفجير البناء الاقتصادي والزراعي الأهلي في الجزائر وتحطيم أسسه وتفكيك هياكله.

لتواصل حركة الهجرة تقريبا على نفس الرتم حتى نهاية حكم الإمبراطورية. وبمقارنتها مع فترات سابقة يتضح إن هذه المرحلة، رغم الإمكانيات وحجم الأموال المرصودة، لم تساهم بدفع عجلة الاستيطان ذلك أن الشركات الرأسمالية لم تجد المناخ الملائم للاستثمار، في ظل غياب إستراتجية زراعية توافق النهج الرأسمالي، لذلك عمدت إلى تأجير ملكياتها الزراعية للمعمرين والأهالي على السواء، والاكتفاء بحصر نشاطها في مناطق محددة فقط.

هـذه الطريقـة فـي التسـيير والمعتمـدة علـى الاستيطان المدعم، أثبتت عدم نجاعتها، والملاحظ أن حركـة الاسـتيطان بالكارثـة الديمغرافيـة التـي حلت بالأهالي ما بين 1866-1867 وما رافقها من أزمـة اقتصـادية واجتماعيـة كـان وقعهـا علـى الأهالي[49] دون العنصر الأوربي الذي كان محصنا من تبعياتها، ويبدوا أن الإزهار الطفيف الذي عرفه الاستيطان أواخر أيام الحكومة الملكية الثانية كان يشير إلى يفتقد إلى الفعالية الزراعية، رغم توفر أدواتهـا، فـي زمـن بلـغ الاسـتيطان فيـه

السنة	العدد	السنة	العدد
1870	272522	1874	322406
1871	281848	1875	338022
1872	291173	1876	353639
1873	306.790	1896	536000

مشارف270.000 معمر سنة 1870.

-الـديمغرافيا الكولونياليـة فـي الجمهوريـة الفرنسية الثالثة (1870-1930)

تعتبر فترة حكم الجمهورية الفرنسية الثالثة محطة جوهرية بالنظر إلى زخم الأحداث السياسية والتحولات الاقتصادية الاجتماعية، كما تعد مرحلة مفصلية وأساسية في حركة الاستيطان التي عرفت نشاط غير مسبوق، مستفيدة من الأرضية العقارية التي ورثها عن النظم السابقة ومن التطورات التي مست قطـاع الاقتصـاد والزراعـة بالخصـوص، فارتفعت وتيرة الهجرة الأوربية للجزائر بشكل مستمر متخطية كل النتائج المحققة سالفاً.

جنحـت الجمهوريـة الثالثـة إلـى سياسـية إلـى الاستيطان الحر، بدل الاستيطان المدعم، بدا من 1870، ومضـت بـه قـدماً، كمـا أدخلـت معهـا متغيرات جديدة سمتها الملكية الفردية الرأسمالية التـي تكرسـت إلـى واقـع ملمـوس، وسـتعمل علـى توّجيـه دفـة السياسـية الزراعيـة وتؤسـس لطبقـة كولونيالية بإطلاق يد الشركات وكبار الرأسمالية فـي توجيـه السياسية الزراعيـة الفرنسية بـالجزائر والتحكم في مواردها.

فتحـت الجمهوريـة الثالثـة عهـدها بـالجزائر بثـورات 1871التـي تجـددت فـي ظـرف واحـد وتشعبت في جغرافية واسعة، لم توحدها القيادات ولا الأساليب بقدر مـا وحـدها النير الاسـتيطاني، والسياسية الفرنسية المنتهجة في المجال ألزرعي والتـي حولـت عمـوم الشـعب إلـى فقـراء وبؤسـاء واقنان، وسلخت منهم مقومات الحياة .

واقعاً ميداني استغلته السلطات الفرنسية في دفع بمناهجها الاستيطانية قدماً، ووسعت من آليات المصـادرة وطرقها واستعمالها كورقـة من أوراق الاستيطان، على أن حدة المصـادرات زادت بشكل كبيـر عقـب ثـورات 1871 وضُـمت مسـاحات زراعية واسعة للكولون، بلغت 234.375 يضاف لها المصادرات السالفة التي بلغت 87.291ه، مما مكن من توطين قرابة نصف مليون معمر على مشارف القرن التاسع عشر، وتوفير مزارع جديدة إلى نحو 13.301 أسرة مابين 1871-1895[50].

وعلى هذا الأساس ارتفعت الهجرة الأوربية ما بين 1870 إلى 1900 وفق مايلي:

المصدر: مجموعة من الدراسات منها[51]

الملاحـظ مـن البيانـات الـواردة، أن حركـة الهجـرة تضـاعفت فـي الربـع الأخيـر مـن القـرن التاسع عشر، وانتقلت من 272.522 سنة 1870 إلى قرابة 600.000 بحول 1900.

إن هـذا ارتفـاع الكبيـر سـاهمت فيـه عوامـل داخلية وخارجية ، لعل أهمها الانفتاح الكبير على زراعـة الكـروم التـي غـدت توجـه المشـروع الكولونيالي ككل وقد تم التطرق لهذه الزراعة والية توجيها للفكر الزراعي في الفصل الرابع.

كمـا كـان للهجـرة الواسـعة لسـكان الإلـزس واللورين إثر الصراع السياسي بين فرنسا وألمانيا، دور كبيـر فـي تـدعيم سياسـية الاسـتيطان، حيـث عجلـت الحكومـة بوضـع مخططـات اسـتعجاليه لاحتوائهم في الجزائر تمثلت في مرسوم 21 جوان 1871القاضي بتخصيص 100.000ه الأراضي الخصـبة فـي عمـوم المنـاطق الشـمالية وتكللـت جهودهـا باسـتقدام 1183 عائلـة، اي مـا يقـارب 5000 شـخص، خصصـت لهـم ميزانيـة بلغـت 7.6مليون ف، قصد إسكانهم في 200 مستوطنة، تـم تشـيدها خصيصـاً، ولان كانـت خطـط الحكومـة الفرنسية تسعي لاستقدام مليوني مهاجر من إقليمي الالزاس واللورين، فان الواقع يؤكد استحالة توطين هذا العدد في تلك الظروف التي تعرفها البلاد، لكن

الإحصائيات تؤكد قدوم 125.000 الزاسي قدمت لهم تسهيلات كبيرة قصد الاستيطان[52].

وبالموازنة مع هذه الجهود عملت الحكومة على تسهيل هجرة نحو 4000 أسرة من مزارعي الجنوب الشرقي لفرنسا من المتأثرين بأزمة الفليكسيرا في الفترة ما بين 1870-1780، ووزعت عليهم مساحات زراعية خصبة قاربت نصف مليون هكتار.

عوامل سهلت من الانسياب الأوربي في الريف الجزائري بنحو 118.747 مستوطن في نهاية 1871 ، اى ما يمثل 42.13%[53] ليهمن على معالم الريف الزراعي على مشارف القرن التاسع عشر[54] وهي نسبة مرتفعة، تنم عن تغيرات جوهرية في المعالم الاقتصادية والاجتماعية على عهد الجمهورية الثالثة ، مما أعطي نفساً جديداً لأمواج الهجرة الأوربية نحو الجزائر، وبهذا ارتفعت أعدادهم بشكل مطرد، ومع الزمن بات لهم وزن اقتصادي كبير في ظل تحكمهم في موارد البلاد، وعمدوا إلى زيادة الضغط على الحكومة لتوجيه القرار السياسي والاقتصادي للمستوطنة.

غير أن المحلل للتوسع الكولونيالي في الريف الجزائري، يشهد تطور ملموس ما بين 1875 إلى 1877 وفق يلي.

السنة	الرجال	النساء	الاطفال	المجموع	النسبة	المساحة /كلم²	الكثافة /كلم²
1875	44.703	33.717	40.432	118.852	%35.16	8.777	13.5
1876	46.368	34.541	42.395	123.304	%39.5	9.846	12.5
1877	57.607	38.481	47.261	143.349	%41.36	10.331	14

René Ricoux, P.08.

الملاحظ إن البيانات الواردة تشير إلى التوسع العنصر الأوربي في فضاء الأهالي قد تكرس إلى واقع معاش وإلى إستراتجية لها مناهجها المتسارعة منذ إقرار (SENATUS CONSULTE) الذي ساهم في ضخ نفساً جديد في روح الاستيطان، عجل بإزاحة عشرات القبائل عن مضاربها، لصالح العنصر الأوربي الوافد، وفق مخططات السياسية الحكومة الزراعية، فارتفع التعداد العام سنة 1875 إلى 338.022 مهاجر منها 118.852 استقرت بالأرياف ليرتفع العدد السنة المولية ب15.617 مهاجر جديد في ظرف سنة واحدة ليبلغ العدد الإجمالي سقف 353.639 منها 123.304 مستوطن مستقر في المناطق الريفية، وهذا الحراك ما كان ليقوم لولا الازدهار المنقطع النظير التي عرفته زراعة الكروم في الجزائر ، حيث توزع العنصر الاسباني في المنطقة الغربية أكثر من غيرها لتخصصهم في زراعة الكروم، بتعداد عام بلغ 36.795 سنة 1872 مقابل 48.734 عنصر فرنسي، لترتفع إلى 55.877 سنة 1876 مقابل 55.296 فرنسي، غير أن نسبتهم تراجع في مقاطعة الجزائر وقسنطينة فبلغت30.356 سنة 1872و 34.660 سنة 1876، وتراوحت عند 3.079 سنة 1872 لتنزل إلى 3.501 سنة 1876.

إن الإحصائيات السابقة تشير إلى الزوال التدريجي للأهالي قابله تطور كبير في النسيج الاجتماعي للعنصر الأوربي المكون من جنسيات مختلفة غلب عليها الفرنسيين، الأسبان، الألمان، الايطاليين.فالعنصر الفرنسي يعد العنصر الأهم من بين العناصر المستوطنة نظرا لطبيعة العلاقة السياسية، وقَدِم هؤلاء من أهم المناطق الجنوبية ومن مناطق بروفانس، الالزاس واللورين وخاصة بعد سنة 1870، واستقروا في العاصمة ووهران، وقسنطينة وشاركوا في حراك كبيرا للحياة الاقتصادية في مختلف جوانبها الزراعية والاقتصادية والخدماتية[55].

أما العنصر الايطالي والمالطي والألماني: فتتعد سردينا، وصقلية، نابولي، ومالطا، وألمانيا أهم المناطق التي قدموا منها، واستقرا جلهم في مقاطعة قسنطينة، وتخصصوا في مجالات البناء، الملاحة، الكروم، والتجارة[56] هذا وقد عرفت هجرة مختلف العناصر تطور مستمر وصولا إلى 1876 وفق ما يلي الجنسيات من 1833 إلى 1876.

René Ricoux, P.131.

الملاحظ أن العنصر الفرنسي، يعد أهم العناصر المكونة للنسيج الكولونيالي، وارتفع في بشكل متواصل في العقود السابقة للجمهورية الثالثة، وبحكم التسهيلات الحكومية والامتيازات الاقتصادية وتحكمهم في دواليب صناعة القرار ارتفع عددهم بشكل متواصل لتبلغ 155.727 سنة 1876.

كما يلاحظ أن تعداد العنصر 43.608 مقابل 44.292 الإسباني تضاعف في فترة محدودة جدا من 48.218 سنة 1861 إلى 92.510 سنة 1876 وتغلب بذلك على كل العناصر الأوربية بما فيها الفرنسية التي بلغت فيها الزيادة في ذات الفترة 43.608 بنما بلغت زيادة العنصر الإسباني 44.209. متأثرة بشكل مباشر بالازدهار الكبير الذي عرفه قطاع الكروم بالجزائر وكساد صناعتها في اسبانيا بفعل الفليكسيرا، وما رافقها من تردي للأوضاع الاقتصادية والسياسية في إسبانيا إلى ارتفاع وتيرة الهجرة إلى الجزائر، إذا عد العنصر الإسباني أهم ركائزه البشرية، بما يملكه من معارف وتقنيات في المجال سبق التطرق لها في الفصل الخاص بالكروم.

بينما زادت مكانة العنصر الألماني والسويسري، بعدما أدركت حكومة بيجو أن هذه العناصر قادرة على التكيف في البيئية الجزائرية ومناخها الصعب وظروفها الصحية الحرجة .ولهذا ارتفعت أعدادهم بشكل متواصل لتبلغ حدود 5.722 مستوطن سنة 1876 تخصص أغلبهم في قطاع الغابات وتربية الأبقار وإنتاج التبغ بسهول عنابة.

استطاعت العناصر الوافدين التحكم في مساحات واسعة من حقول الكرمة، إلى جانب خبرتهم الواسعة في مجال صناعة الخمور؛ التي كانت تستلزم مهارات خاصة ومعدات مختلفة احتكرتها العناصر الإسباني، والمنحى الموالي يبين مؤشرات هجرة العناصر الأوربية للجزائر من الاحتلال وحتى سنة 1876 .

	1833	1841	1851	1861	1876
فرنسيين	3.478	16.677	66.050	112.119	155.727
اسبان	1.291	9.748	41.558	48.218	92.510
ايطاليين	1.122	3.258	7.555	11.815	25.759
انجلو مالطيين	1.213	3.795	7.307	9.378	14.220
المان	692	1.547	2.854	5.816	5.722
عناصر اخرى	16	2.349	5.959	5.363	17.524
المجموع	7.812	37.374	131.283	192.646	311.462

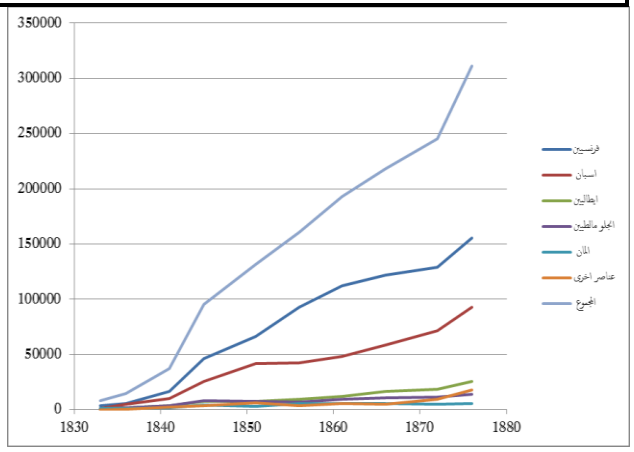

وإلى نهاية القرن التاسع عشر بلغ عدد المهاجرين الأوربيين هذا الارتفاع الكبير قابله تحول متواصل لمساحات زراعية واسعة من أجود الأراضي الزراعية في الريف الجزائري للمعمرين، صورة تعكس في طياتها تراكمات القوانين الفرنسية في مجال العقار، كما تعكس التحولات العميقة في السياسية الزراعية الكولونيالية بالجزائر.

مع نهاية القرن كانت المستوطنات الريفية التي بلغ عددها 504 مستوطنة ريفية[57] آهلة بالعناصر الأوربية، مما يوحي بأن المجتمع الكولونيالي في مشارف القرن التاسع، كان مجتمعا ريفياً بالدرجة الأولى. واستطاع التموقع بشكل يضمن له التحكم الأمثل في الموارد الزراعية للبلاد، ومعها الفضاء الحيوي للقبائل ومؤهلاتها الطبيعية وزادت بذلك تدفق العناصر الأوربية الريف الجزائري لتغير معالمه كلياً بعد سبعة عقود من زمن الاحتلال.

منذ مطلع القرن حدثت تغيرات كبيرة على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجزائر

وفرنسا، وفق قانون 19 ديسمبر 1900 الذي منح الاستقلال المالي للمعمرين عن الوطن الأم، عاملاً سيكون له انعكاسات كبيرة على مستقبل الاستيطان، فارتفعت بذلك وتيرة الهجرة الأوربية للجزائر بشكل كبير لتستقر عند 583.844 مستوطن سنة 1901[58] يتحكمون في 1.682.000ه من أجود الأراضي الزراعية، لتقفز إلى680.263 مستوطن سنة1906 [59].

فتح القرن الجديد عهد أخر، ميزته الازدهار الكبير الذي مس كل جوانب الحياة الزراعية وخاصة قطاع الكروم والحبوب والتبغ والثروة الغابية والحيوانية، وما ارتبط بها من ارتفاع عدد المؤسسات الزراعية والمالية، وتبلور البني التحية، إلى قواعد صلبة تحرك الآلة الاقتصادية الزراعية بالجزائر، التي غدت قبلة أوربية ومستوطنة الثراء، وهذا ما يغزز فرضية أنها كانت بصورة أساسية مستعمرة للإسكان والاستثمار[60]، إذا باتت المستوطنة إيقونة زراعية فرنسية بامتياز ومخبر من أهم مخابرها في المجال، ومحرك قوي من محركات الحياة الاقتصادية الفرنسية وما ارتبط بها، وغدت الجزائر منارة متوسطية وقبلة للرأسمالية الأوربية منذ نهاية القرن التاسع عشر ليتعزز جورها أكثر في العقود اللاحقة.

لتتواصل حركة الهجرة ما بين 1911 إلى غاية 1930 وفق ما يلي

السنة	العدد	السنة	العدد
1911	752.043	1931	881.584
1916	779.654	1936	946.013
1921	791.370	1948	922.272
1926	833.359	1954	984.000

Maison Dominique. P. 1082.

الملاحظ أن ارتفاع حركة الهجرة تواصل بعد الحرب العالمية الأولى بشكل يوحي بان المستعمرة تعرف نمو زراعي متواصل نتيجة التطور الزراعي وما ارتبط به، حيث أنتقل تعدادهم من791.370 مستوطن سنة 1921 إلى 946.013 سنة 1936 يتوزعون في أكثر من 982 مستوطنة[61] تتحكم في 2.350.000ه، وتواصل ارتفاع تعدادهم إلى حدود 984.000 سنة 1954، لتقارب المليون مستوطن مشارف الاستقلال، يمثلون 10 % من تعداد سكان المستوطنة.

إن المناخ العام في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية كان يوحي بنمو اقتصادي كبير، ساهم في الدفع بعجلة الاستيطان إلى مشارف مليون معمر تسيطر على دواليب الحياة في الاقتصاد الزراعي، وتعززت بفعل العناصر الأوربية التي أصفت عليها سمة التخصص والفاعلية، وعد الاستيطان وفق المنظور الاستعماري كان الحلقة الأقوى في السياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر، وحتمية تاريخية ساهمت في إعطاء الاستعمار هويته وفق منظري الفكر الكولونيالي ورواده.

وعليه نخلص في الأخير إلى ما يلي:

يعتبر الجمهورية الفرنسية الثالثة نقطة مفصلية في حركة الاستيطان، حيث تضاعفت ارتفع أمواج الهجرة بشكل كبير، مستفيدة من الامتيازات الحكومية الممنوحة، ومن المنظومة القوية من المؤسسات المالية والشركات الاقتصادية، وبني تحية التي تكاد تكون مشابهة لما في أوربا، إلى جانب تعافي المناخ الاستثماري في الجزائر التي باتت مصدر ثروة ورخاء للشركات الكولونيالية.

مضت الجمهورية الفرنسية الثالثة، أشواطا متقدمة في مضمار الاستيطان، وعرفت الظاهرة منعرجاً خطيراً بتغلغل العناصر الأوربية في الريف الجزائري، لتغير من نظمه بوتيرة سريعة، ذلك أن نصف قرن من الزمن كان كافياً للتغير المعالم القديمة التي جبل الناس عليها إلى معالم جديدة تستمد مناهجها وأفكارها وتوجهاتها وركائزها من الأنماط الرأسمالية الأوربية.

إن الظاهرة الاستيطانية الاستعمارية في الجزائر لا يمكن دراستها بمعزل عن العناصر الكولونيالية، التي استحكمت في دواليب القرار منذ سبعينات القرن التاسع عشر، وباتت توجه السياسية العامة للبلاد لما يخدم مصالحها الإستراتجية.

عد الاستيطان حتمية تاريخية فرضتها المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، ولذا باشرت السلطات الفرنسية أجراءتها بترسانة قوانين مهدت لبعضها البعض سلخ الأراضي الزراعية من أصحابها ومنحها للمعمرين الجدد بتغطية قانونية وعسكرية، هدفها تغير النمط السوسيو اقتصادي مع تفكيك الأنماط القائمة وإحلال أنماط جديدة وفق

مقتضيات المرحلة التاريخية وملابساتها، ووفق البرامج وأفاق الكبرى للحكومات المتعاقبة .

ببلوغرافيا المقال

[1] de Baudicour Louis, La colonisation de l'Algérie ses éléments, lm libraire éditeur ,paris,1856 ,p37.

[1] Ferand Ch. Notice, Historique sur la tribu des ouled abdennour, Constantine, 1864, ,p160

[2]Gasparin de Agénor, (1810-1871). La France doit-elle conserver Alger par un auditeur au Conseil d'État, IMP. De Béthune et Plon ;Paris, 1835, pp.69-70.

[3] عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، د.م.ج، الجزائر،1999،ص 11.

[4] بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ج1،ص 41.

[5] أجيرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسي عصوفور، عويدات للنشر، بيروت، 1982، ص41.

[6] Bertrand Clauzel, Observation du Général Clauzel sur Quelques Actes de son Commandement a Alger .A-j.denain ,Paris, 1831,pp.08-32.

[7] الاشرف مصطفي، الجزائر الامة والمجتمع، تر حنفي بن عيسي، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص80.

[8] صالح عباد،المرجع السابق،ص 11.

[9] Julien Franc, la colonisation de la Mitidja, édit champion, CCA, Paris 1929,p82.

[10] سعد الله ابو القاسم، الحركة الوطنية ،دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2007، ج1، ص37.

[11] عبود علي ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1899- القطاع الوهراني نموذجاً- رسالة ماجستير ، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2013-2014، ص57.

[12] كاتب كمال، أوربيون اهالي ويهود بالجزائر1830-1962، دار المعرفة،2011، الجزائر، ص130.

[13] Ricoux René, La démographie figurée de l'Algérie : étude statistique des populations européennes qui habitent l'Algérie, imp. B feuille ,Paris, 1880p.53

[14] Busson Henri, Le développement géographique de la colonisation agricole en Algérie. In:Annales de Géographie, t. 7, n°31, 1898.H.De Grammont :Correspondance de Consuls D'Alger (1690-1742) Leroux, Paris, 1890. P.34.

[15] Buret, Eugène, Question d'Afrique. De la double conquête de l'Algérie par la guerre et la colonisation, imp. ch librare, Paris, 1842,p.245.

[16] عباد صالح، المرجع السابق،ص 11.

[17] فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب، ب تا، ص 73.

[18] دو طوكفيل الكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر إبراهيم صحراوي، د.م.ج، الجزائر،2008، ص38-42.

[19] نفسه، ص 89.

[20] فرحات عباس، المصدر السابق، ص76.

[21] Demontes. V, LE Peuple Algérien Essais De Démographie Algérienne,imp.Algérienne, Aliger, 1906, p53.

[22] Temine Emile, La migration européenne en Algérie au XIXe siècle : migration organisée ou migration tolérée. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°43, 1987. p33.

[23] بوحلة عبد المجيد: المرجع السابق، ص80.

[24] Temine Emile, op.cit p57.

[25] Saurin Jules,op,cit ,p113.

[26] Bugeaud, Les Constructeurs de la France d' Outre-Mer, éditions correa, paris 1946, p208.

[27] John Julius Norwich :The Middle Sea: A History of the Mediterranean, Knopf Doubleday Publishing Group, Britain,2007,P.588.

[28] -Paul Azan: Bugeaud et l'Algérie ,Paris 1930. p123.

[29] Ricoux René, op.cit, p36.

[30] كاتب كمال: المرجع السابق،ص 13.

[31] Ricoux René, op.cit, p118.

[32] Temime Emile, La migration européenne en Algérie au XIXe siècle : migration organisée ou migration tolérée.. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°43, 1987. Monde arabe: migrations et identités. p 34

[33] Ricoux René, op.cit, p11.

[34] Louis de Baudicour, op.cit, op.cit, p162.

[35] René Ricoux, op.cit, p33

[36] AGERON Charles-Robert, Francais, Juifs et Musulmans, L'Union Impossible, IN. LHISTOIRE, N140, Janvier 1991,Paris ,France, p53.

[37] Busson Henri ,op. cit, p 35

[38] René Ricoux, op.cit, p18

[39] بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ،ط1، دار الغرب الإسلامي ،بيروت، لبنان،1997، ص126 .

[40] Busson Henri ,op. cit, p 35.

[41] libed, P. 35

[42] Ricoux René, op.cit, p113

[43] كاتب كمال، المرجع السابق،ص 28.

[44] بوعزيز يحي، سياسة نابليون تجاه الجزائر، مجلة الثقافة، العدد 50، افريل 1979، ص23 .

[45] Ricoux René, op.cit, p113.

[46] Temine Emile, op. cit, p 35.

[47] Ricoux René, op.cit, p19

[48]سيدي صالح حياة، البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19، مجلة الدراسات التاريخية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، العدد13، 2001/1433، ص 156.

[49] عن هذه الأزمة وتدعايتها على الاهالي ينظر: صاري الجيلالي: الكارثة الديمغرافية، المرجع السابق . كمال بن صحراوي، مجاعة 1868 بالجزائر من خلال نصوص محلية وأخرى فرنسية، عصور جديدة،المجلد 7، العدد 26، افريل 2017.ص 281 وما بعدها.

[50] Roy Devereux, Aspects of Algeria: Historical-Political-Colonial,: E. P. Dutton ,New York,1912, p160.

[51] Paul Leroy Beaulieu: L'Algérie et la Tunisie ,paris,1887.pp39-53. René Ricoux, op.cit, p33.
- لونيسي إبراهيم ، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر- منطقة سيدي بلعباس نموذجا- عصور، مجلة فصلية محكمة يصدرها مخبر البحث التاريخي، العدد6-7، جامعة وهران، ذو القعدة 1426ه/ ديسمبر2005،ص 64-65. بليروات بن عتو: المستوطنات الأوربية بمعسكر وأحوازها في أوائل الاحتلال الفرنسي، عصور الجديدة، العدد14-15، جامعة وهران، 1435ه/ 2014،ص 364.- قاصري محمد السعيد:دراسات وHبحاث في تاريخ الجزائر المعاصر،دار الرشاد، الجزائر،2013، ص325

[52] Fischer Fabienne, op. cit ,p58..

[53] Busson Henri, op. cit ,p35.

[54] Algérie. Statistique générale de l'Algérie1882 a 1884, op.cit. p142.

[55] Ricoux René, op.cit, p11.

[56] libed, p12-14.

[57] Ricoux René, op.cit, p07.

[58] Demontes. V, LE Peuple Algérien Essais De Démographie Algérienne,imp.Algérienne, Aliger, 1906, p53

[59] Dominique Maison, La population de l'Algérie, In: Population, 28e année, n°6, 1973p 1082.

[60] ليون فيكس: الجزائر حتف الاستعمار،ترجمة محمد غيتاني، مكتبة المعارف، بيروت، ب ت ، ص 07.

[61] زوزو عبد الحميد، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، د.م.ج.، الجزائر،2009،ص 72.